كلية التربية الرياضية بنات

الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس الخاص بنظم تقويم الطلاب والإمتحانات كلية التربية الرياضية بنات

للعام الجامعى

2020-2019

المقدمة

لكل مهنة – من المهن الهامة فى المجتمع – أخلاقيات ومواثيق وقواعد ومبادئ تحكم قواعد العمل والسلوك فيها وينبغى احترامها والالتزام بها باعتبارها تعكس صورة التوجه الأخلاقى العام فى حياة الشعوب والأمم وأخلاقيات مهنة التعليم هى الصفات الحميدة والسلوكيات الفاضلة التى يتعين أن يتحلى بها العاملون فى حقل التعليم العام فكراً وسلوكاً أمام الله - ثم أمام أولى الأمر و أمام أنفسهم والأخرين ، وترتب عليهم واجبات أخلاقية - وتسعى المؤسسات التعليمية على إرساء مجموعة من المواثيق الأخلاقية لضبط سلوكيات العاملين بها بما يكفل وجود مرجعية أخلاقية تحقق كفاءة وشفافية تلك المؤسسات.

الأسباب وراء عمل ميثاق أخلاقى لنظم وتقويم الأمتحانات

من اهم الأسباب الاتى:-

- الاهتمام بعمل ميثاق أخلاقى يسهم فى تحسين المجتمع كله.
- الالتزام بأخلاقيات العمل يسهم فى شيوع الرضا الإجتماعى.
- أخلاقيات العمل بكفاءة تشعر الطلاب والأساتذة بالثقة بالنفس.
- أخلاقيات العمل تدعم البنية المواتية لروح الفريق وزيادة الإنتاجية.
- الالتزام الأخلاقى فى الجامعة يؤمنها ضد المخاطر بدرجة كبيرة.
- ظالالتزام بأخلاقيات العمل تدعم عددًا من البرامج الآخرى مثل برامج التنمية البشرية– برامج الجودة الشاملة – برامج التخطيط الاستيراتيجى.
- الالتزام بمواثيق أخلاقية صارمة تدفع المتعاملين إلى اللجوء فى تعاملاتهم إلى الجهات الملتزمة أخلاقياً فالممارسة الجيدة تطرد الممارسة السيئة من ساحة العمل.
- وجود ميثاق أخلاقى نلتزم به يكون بمثابة دليل يسترشد به الجميع خاصة عند ظهور خلافات حول سلوك معين.

وفى هذا الميثاق قام مركز القياس والتقويم بتطوير نظم التقويم الامتحانات بجامعة الزقازيق بعمل مثياق أخلاقى لنظم التقويم والامتحانات يلتزم به جميع أعضاء هيئة التدريس ويكون لهم موجهاً ومرشداً لتقويم الطلاب بما يحقق أكبر قدر من العدالة والموضوعية فى تقويم الطلاب, ويهدف كذلك إلى تعزيز انتماء

كل عضو من أعضاء هيئة التدريس لكليته ولرسالته ومهنته والارتقاء بها والاسهام فى تطوير المجتمع الذى يعيش فيه. وينطوى الميثاق على عدة مبادئ أخلاقية وتتمثل فى:-

- الشفافية والمحاسبة.
- الأداء المهنى المتميز.
- تدعيم العمل الجماعى وروح الفريق.
- نشر مناخ الثقة داخل الكلية.
- الإدارة السليمة للخلافات والصراعات خلال الأزمات.
- العدالة والتوازن.

أولاً:الميثاق الأخلاقى الذى ينظم عمل الأستاذ الجامعى في عمليه التقويم والامتحانات:-

- التقييم المستمر والدورى للطلاب مع إفادتهم بنتائج التقييم للاستفادة منها فى تصحيح المسار أو تدعيمه حسب الحالة(التغذية الراجعة).
- إعلام الطلاب بنظم التقويم التى يتبعها الأستاذ وطريقة تقييمه للطلاب.
- أن يقدم عضو هيئة التدريس تعليماً ناجحاً وفاعلاً يتواكب مع أهداف المؤسسة التعليمية.
- احترام أعضاء هيئة التدريس لقيم وأخلاقيات الجامعة والتمثلبها.
- إتقان عضو هيئة التدريس لمادته العلمية.

- إرشاد الطلاب إلى مصادر المعرفة المتعددة.
- إخطار ولى أمر الطالب بنتائج التقويم فى الحالات التى تستوجب ذلك(مثل حالات الإنذار أو الفصل).
- توخى الدقة والموضوعية فى إعداد وتصميم الاختبارات ليكون مناسباً مع أهداف المقرر ومخرجات التعلم المراد تحقيقها وماتم تدريسه بالفعل.
- التزام أعضاء هيئة التدريس بعدم التنويه أو الإيحاء بالأسئلة المتوقعة فى الأمتحان لتعارض ذلك مع تحقيق العدالة بين الطلاب.
- تنظيم الامتحانات بطريقة تتيح الفرصة لتطبيق الحزم والعدل.
- توخى الدقة والحزم والتزام الانضباط فى جلسات الامتحانات.
- العمل على منع الغش فى الامتحانات قبل حدوثه ومعاقبة من يقوم أو يحاول الغش.
- لايجوز أن يقوم بالتدريس أو وضع الأسئلة لفرقة دراسية لعضو هيئة تدريس له أقارب حتى الدرجة الرابعة.
- مراعاة الدقة الكاملة فى تصحيح الامتحانات والمحافظة على السرية والالتزام بالموضوعية فى التصحيح.
- لا يجوز أن يقوم بتصحيح الامتحانات أعضاء من الهيئة المعاونة للأستاذ الذى يقوم بالتدريس.
- تنظيم عملية رصد النتائج بما يكفل الدقة والسرية التامة.

- **تطبيق قواعد الرأفة – إن وجدت على جميع الطلاب الذين لهم الحق الاستفادة بها.**
- **عرض نتائج الطلاب على لجنة الممتحنين دون معرفة أسمائهم.**
- **عدم إعلان النتائج إلى بعض الأفراد وإعلان النتائج من مصدر واحد وفى وقت واحد.**
- **مراجعة النتائج عند وجود أى شكوى من الطلاب فى ضوء اللوائح والقوانين.**
- **تطبيق نظام التقويم التراكمى للطلاب لتحقيق أكبر قدر من العدالة.**
- **لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس إعطاء دروس خصوصية للطلاب بمقابل أو غير مقابل.**
- **وجود نظام للمحاسبة والمساءلة عن مدى التزام أعضاء هيئة التدريس بالميثاق الأخلاقى.**

ثانياً: الميثاق الأخلاقى الذى ينظم عمل الطالب الجامعى فى عملية تقويم الامتحانات:-

- التزام الطلاب بحضور المحاضرات النظرية و العملية.
- التزام الطلاب باللوائح والقوانين التى تنظم دراستهم بالكلية.
- معرفة الطلاب بنظم التقويم والقواعد المنظمة للامتحانات.
- عدم محاولة أو شروع الطالبة فى الغش فى الامتحانات.
- التزام الطلاب بالقيم الأخلاقية فى حضور المحاضرات وعدم القيام بسلوكيات غير مقبولة.

الأخلاقيات التى يجب أن يتحلى بها الأستاذ الجامعى فى مجال التقويم وتنظيم الامتحانات:-

الاهتمام بالتقويم المستمر والدورى للطلاب حسب النظام المحدد والمتبع فى المؤسسة التعليمية، حيث تضع كل مؤسسة تعليمية نظاماً للتقويم وتحدد ضوابطه، والمطلوب من كل عضو هيئة التدريس هنا أن يؤدى دوره فى النظام بعناية ودون تراخى بحيث يكون دوره مساهماً فى انجاح النظام وإفرازه لنتائج معبرة عن حقيقة مستوى الطلاب.

فإذا كان المطلوب مثلاً تقويم الطلاب فى أعمالهم أثناء الدراسة من خلال الأنشطة أو الاختبارات الشفوية والتحريرية والعملية أو الأبحاث وغير ذلك، فعلية

مهنياً أن يؤدى ذلك بعناية بحيث تكون الدرجات التى حددها مبنية على عمل دقيق قام به، واقتنع به، ويستطيع الدفاع عنه ويراعى الأتى:

توخى العدالة والجودة فى تصميم الامتحانات.

والمطلوب مهنياً هنا أن يعكس الامتحان ماتم تدريسه وماتم تحصيله, وأن يفرز مستويات الطلاب بعدالة دون تشدد ودون تسيب أيضاً, فالامتحان وسيلة لكى نقيس تقدم الطالب فى الدراسة وليس وسيلة لإرهاب الطلاب أو الانتقام منهم, وليس أيضاً وسيلة لمنحهم درجات يحصلون بها على شهادات لا يستحقونها.

الإعلام العام عن نظام التقويم و الامتحان

من العدل بين الطالب والأستاذ أن يعرف الطالب أساسيات نظام التقويم والامتحانات الذى سيخضع له, ومن العدل أيضاً أن تتاح هذه المعلومة لكل الطلاب على السواء, وقد يكون مناسباً إتاحة الفرصة للطلاب لإبداء آرائهم فى النظام, حتى لو لم تكن تلك الآراء ملزمة للأستاذ أو للإدارة.

توخى الدقة والعدل والانضباط فى جلسات الامتحان.

الدقة مطلوبة لتجنب الأخطاء وتجنب تضيع الوقت وتجنب حصول أى شخص على أقل أو أكثر مما يستحق والعدل مطلوب باعتبار أن هدف الامتحان هو قياس التقدم المحقق فى التعلم كنتيجة للجهد المبذول, وبالتالى العدل مطلوب لكى تتناسب النتيجة مع الجهد كما كان ذلك ممكناً, وحتى لا يحدث ظلم لأى طالب بسبب عدم الدقة المقصودة ويترتب على ذلك وجوب تصحيح أى خطأ يتم اكتشافه سواء بجهد عضو هيئة التدريس أو بشكوى المتضررين . ولا عيب مطلقاً من الناحية المهنية فى الاعتراف بأن هنلاك خطأ وبأننا نقوم بتصحيحه.

والانضباط يقصد به توفير أكبر قدر من الهدوء والنظام فى جلسة الامتحان حتى تتاح الفرصة كاملة لكل من يؤدى الامتحان لأن يحقق أقصى مافى طاقته ، وعدم الانضباط يعنى بالضرورة أن هناك ظلماً وقع على بعض الطلاب سواء لصالح البعض الآخر أو حتى لغير صالح أحد.

إن من حق الطالب أن تكون جلسة الامتحان منضبطة، وعضو هيئة التدريس مسئول مهنياً عن تحقيق هذا الانضباط .

الالتزام بمنع الغش ومعاقبة الغشاش أومن يشرع في الغش.

آفة التعليم الغش، حيث لاتنعكس نتائج الامتحانات المستويات الحقيقية للطلاب, ولا تعكس مجهوداتهم الحقيقية وفى ذلك بالتأكيد ظلم على بعض الطلاب, واستفادة غير مستحقة للبعض الآخر. ونحن نؤكد على العدل ونرفض الظلم, كما نرفض تحقيق نتائج غير مستحقة. وعضو هيئة التدريس مسئول مهنيًا عن كل ذلك.

ونود فى هذا الصدد أن نؤكد على سلبية آخرى للغش فى الأجل الطويل, وهى أن الطالب سيفقد الثقة بالنفس, أو يفقد الثقة بأمنة النظام, أو سيفقد الإيمان بالارتباط بين الجهد والعائد, أو سيقل تقديره للأمانة, أو سينشأ على أخذ ما لا يستحقه بدون الاحساس بالذنب, أو سيحصل على شهادة بغير استحقاق ويمارس مهنة بغير جدارة, ويضر المجتمع كله فى النهاية.

منع مشاركة عضو هيئة التدريس فى امتحانات أقاربه.

على عضو هيئة التدريس الاعتذار عن عدم المشاركة فى أعمال الامتحانات لأقاربه اتقاءًا للشبهة أو الضعف الإنسانى. وصحيح أن المهنية تقتضى عدم التأثر بالعلاقات الشخصية فى الامتحانات, إلا إننا نفضل عدم خلق الفرص أصلاً للشبهة أو التأثر بالاعتبارات الشخصية.

ويسرى ذلك على كل أعمال الامتحانات ابتداءاً من تصميم الامتحان إلى إجراء الامتحان إلى إعطاء الدرجات إلى رصد الدرجات وإعلان النتائج وهذه القاعدة مسئولية مهنية رئيسية.

إسناد أعمال التصحيح للمؤهلين/ المؤتمنين

إن تصحيح الإجابات عمل فنى دقيق وبالتالى من الواجب مهنياً أن يسند فقط إلى الأشخاص المؤهلين, ولا يعتد بالقول إنك تعطى نماذج للإجابة يمكن لغير المؤهلين تطبيقها والقيام بالتصحيح حال نقص المؤهلين, فمثل ذلك عدم أمانة وعدم مسئولية وعدم مهنية.

من جهة آخرى فإن من يقوم بالتصحيح وإعطاء الدرجات يجب أن يكون أميناً فى عمله, ويمكن الوثوق به لأداء هذا العمل بدقة. هذه أيضاً مسئولية مهنية.

التزام الدقة والعدل فى تصحيح الإجابات

يلتزم عضو هيئة التدريس بتوخى الدقة التامة والعدل فيما يقوم به من أعمال التصحيح وإعطاء الدرجات ليحصل كل طالب على ما يستحقه دون زيادة أونقصان. ولذلك عادة مانجرى على اجراء مراجعة أولية ومراجعة ثانية على أعمال التصحيح للتأكد من دقتها وعدالتها.وعلى المراجعين القيام بعملهم أيضاً بدقة وبما يحقق العدل أيضاً. عادة مايتم توزيع الدرجات على الأسئلة بعد فحص عينة من الكراسات. وربما كان ذلك يستهدف مصلحة الطلاب لإعطاء وزن أكبر للأسئلة التى أجاب عليها أكثر الطلاب ووزن أقل للأسئلة التى لم يجب عليها

إلا القلة, فتتحسن النتيجة بصفة عامة. وفى تقديرنا أن الأفضل مهنياً هو توزيع الدرجات أثناء تصميم الامتحان. على أن يكون هذا التوزيع معلناً للطلاب ومكتوباً على ورقة الامتحان حتى يقرر الطالب كيف يوزعى وقته , وكيف يرتب إجاباته وفق تقديره هو لإمكاناته وفى ذلك عدل ومساواة وتكافؤ فرص بين الجميع وهذه مسئولية مهنية.

مراعاة السرية التامة فى جميع أعمال الامتحانات حتى إعلان النتائج

هذا واجب مهنى أصيل أو لا لتكافؤ الفرص بين كل الطلاب (إذا تسرب الامتحان للطالب فسوف يحقق هذا الطالب ميزة على الطلاب الآخرين).

لتجنب البلبلة المحتملة نتيجة تسرب النتائج قبل إعلانها أو تسرب قواعد الرأفة قبل إعمالها, أو غير ذلك, وبالتالى يتوافر الهدوء والسكينة للقائمين على الامتحانات فيؤدون أعمالهم بكفاءة أعلى.

إشتراك اللجنة الإمتحانية كلها فى تصحيح ورقة الإجابة وعدم إنفراد عضو واحد بالتصحيح.

تعرض النتائج على لجنة الممتحنين دون كشف الأسماء لإتخاذ قراراتها إذا استدعى الأمر. إشتراك الطلاب فى وضع جدول الإمتحان.

مراجعة النتائج حال وجود أى نظام مع بحث التظلم بكل جدية

لما كان المبدأ المهنى يقضى بتوخى الدقة والتزام العدل فى كل أعمال الامتحانات كان من الطبيعى السماح بالتظلم من النتائج لعل هناك خطأ. والأخطاء أنواع مثل:-

- خطأ فى نقل درجة أو فى جمع عدة درجات.
- خطأ فى تسجيل درجة فى كشوف الرصد.
- خطأ بعدم تصحيح جزء من الإجابة لسهو من المراجع أو المصحح.
- خطأ فى تطبيق قواعد الرأفة أو قواعد التصحيح .
- خطأ فى احتساب الدرجة المقررة على إجابة صحيحة.

وتسمى كل هذه الأخطاء أخطاء مادية يجب تصحيحها, وبالتالى هناك عامة نظام لتلقى التظلمات وفحص النتائج وتصحيح الأخطاء المادية التى يتم اكتشافها.

وهناك أخطاء محتملة آخرى تتعلق فيها سلامة الإجابة بتقدير المصحح

هى التى فيها مجال للتقدير مثل إجابات الأسئلة المقالية، أو تقييم أحد الأحكام، أو رأى فى موضوع ما أو ما شابه وقد يتظلم الطالب من الدرجة الممنوحة للإجابة، فهل يجوز مهنياً إعادة التصحيح؟ تدرج أغلب المؤسسات التعليمية على الامتناع عن إعادة التصحيح، باعتبار ذلك مسألة تقديرية للمصحح والمراجع.

ولاتجوز إعادة التقدير، كما أن فتح الباب لإعادة التصحيح قد يجلب صعوبات عملية جمة يتعذر معها تنفيذه.

ونلاحظ أن المناقشة لا تستند إلى عدم وجود خطأ فى التقدير، وإنما إلى الصعوبات العملية، فما هو الحكم المهنى على هذه الممارسات، وهل يختلف الحكم لو أن الأمر تعلق" بمشروع تخرج" تؤثر درجة فى مستقبل الطالب إلى حد كبير؟.

المسئولية المجتمعية عن دقة التقييم

أود أن أذكر بأن عدم الدقة فى تقييم أداء الطالب مخالفة مهنية جسيمة يترتب عليها آثار جسيمة تتجاوز حدود الأطراف المباشرة والموقف الذى غابت عنه الدقة.

- قد يترتب على ذلك حصول الطالب على مجموع يؤهله للالتحاق بعمل هو ليس كفء له.
- وقد يترتب على ذلك ميل الطالب لقبول الحصول على ماليس من حقه, ثم قبول اغتصاب حقوق الآخرين, بكل الآثار السلبية المحتمل وقوعها من هذا الطالب غير الخلوق.
- وقد يترتب على ذلك إحساس بالظلم أو عدم تكافؤ الفرص لدى طالب آخر غير محظوظ, بكل الانعكاسات السلبية لذلك.
- وقد تهدر تمام أهداف التربية الأخلاقية بالمؤسسة التعليمية إذا لم يتطابق الحديث عن العدل والمساواة والموضوعية مع الممارسات الفعلية لبعض المعلمين.
- إن هناك مسئولية مهنية على الأستاذ قبل المجتمع توجب عليه الدقة والعدل والموضوعية فى كل أعمال الامتحانات والتقييم.

FACULTY OF PHYSICAL EDUCATION FOR GIRLS
وحدة
القيـاس و التقـويم
Measurement & Assessment Unit
ZUMAC